

تقرير لجنة المراجعة الى الجمعية العامة للمساهمين للشركة الوطنية للبناء والتسويق حول نظام الرقابة

الداخلية

كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ م

السادة مساهمين الشركة الوطنية للبناء والتسويق المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

في إطار اختصاصات اللجنة حسب الأنظمة واللوائح المتضمنة البنود التالية :

فان لجنة المراجعة تختص بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة

الرقابة الداخلية فيها .

وفيما يلي تلخيصا لمهام و أعمال اللجنة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ م

أولا : التقارير المالية

١- قامت اللجنة بمراجعة نتائج عمليات الشركة و مركزها المالي كما ظهرت في القوائم المالية و تقارير

المراجعة النصف سنوية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة و إبداء رأيها والتوصية في

شأنها؛ لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.و ذلك بالتنسيق مع الادارة التنفيذية بالشركة و طبقا لمعايير

المراجعة ،و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٢- و قد كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي

تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها. و لم

توجد أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية.

٣- قامت اللجنة بالاشرف و المشاركة مع مجلس الادارة على تحديث لائحة عمل للجنة المراجعة المعتمدة في

٢٠٢٠/١١/٢٣ م

ثانيا : المراجعة الداخلية

١- قامت اللجنة بمراجعة و تحديث نظم الرقابة الداخلية والمالية في الشركة.

٢- بناء على نتائج عمليات المراجعة الداخلية و الخارجية كما ظهرت في التقارير المرفوعة لإدارة الشركة ولجنة المراجعة خلال السنة المالية الحالية من المراجع الداخلي للشركة مكتب السيد العيوطي وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون.بالإضافة الى المعلومات المقدمة من قبل الادارة التنفيذية فيما يتعلق بانظمة الضبط الداخلي لهذه السنة المالية تبين للجنة عدم وجود قصور جوهري في هذه الأنظمة يقتضي الإفصاح عنه.

٣- الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية في الشركة للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها مع التعاقد مع إحدى شركات المراجعة للإشراف على إدارة المراجعة الداخلية و القيام بتنفيذ المراجعات الداخلية للأنشطة الحرجة حين الإحتياج إليها.

٤- تتيح اللجنة للعاملين بالشركة تقديم ملحوظاتهم بشأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها بسرية من خلال سياسة الإبلاغ عن المخالفات مع ضمان التحقق من هذه الملاحظات بالتحقيق بشكل مناسب مع حجم الخطأ أوالتجاوز الذي حدث من خلال نظام وإجراءات تتيح للعاملين أبداء ملاحظاتهم عن أي تجاوزات ويكفل لهم السرية الحماية.

٥- مراجعة المخاطر التي قد تواجه الشركة في المستقبل و التي تقرر الإفصاح عنها للمساهمين و هي

كالتالي

* التذبذب غير الملائم في أسعار المواد الخام قد يؤثر سلبا على ربحية المشروعات الجارية و المستقبلية

* ان عدم الالتزام أو المراقبة بصفة مستمرة و كافية للمتطلبات القانونية والتشريعية و تحديثاتها لضمان

الوعي بجميع القضايا الحالية والناشئة للجهات المختلفة مثل (هيئة السوق المالية، مصلحة

الزكاة والدخل، الخ) قد يؤدي إلى الغرامات و العقوبات و السمعة السيئة.

٦- قامت اللجنة بمراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعمالها، والتحقق من عدم تقديم أعمالا فنية أو

إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مرئياتها حيال ذلك و الإجابة عن استفسارات مراجع

حسابات الشركة كلما وجدت.

٧- قامت اللجنة بدراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها و تم

التأكد من إشمال القوائم المالية على ما يلي:

- القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة والملاحظات المتعلقة بها .
- أي تغييرات جوهرية مطلوبة على خطة المراجعة للمحاسب القانوني .
- أية صعوبات جدية أو خلافات مع الإدارة تتم مواجهتها أثناء سير عملية المراجعة .
- وجود تقديرات وأحكام هامة تكتنف القوائم المالية بما في ذلك المبررات المنطقية المتعلقة بهذه التقديرات والتفاصيل المتعلقة بالمخصصات والاحتياطات الهامة.
- النظر وإبداء الرأي في أية مقترحات تنظيمية أو محاسبية لها تأثير على القوائم المالية.
- النظر في رأي الإدارة والمحاسب القانوني حول جودة المبادئ المحاسبية والتقديرات المستخدمة(وليس فقط إمكانية قبولها).
- قامت اللجنة بالاجتماع مع الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة وقبل إصدار التقرير السنوي للشركة، بهدف فحص ومناقشة القوائم المالية السنوية المراجعة بما في ذلك مناقشة نتائج المراجعة السنوية ملاحظات المحاسب القانوني وأية أمور أخرى لم يتم تسويتها أو تعديل القوائم المالية بها والإطلاع على أسباب ذلك.

ثالثا: ضمان الالتزام:

- ١- قامت اللجنة بمراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنه و لم يكن هناك سوى ملاحظة استفسارية من هيئة السوق المالية.
- ٢- قامت اللجنة بالتحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- ٣- قامت اللجنة بمراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مرنيتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.

رابعاً: اجتماعات لجنة المراجعة

عقدت خلال عام ٢٠٢٠م عدد (٢) اجتماع خصصت للنظر في القوائم المالية المدققة للعام ٢٠٢٠م ومراجعة التقارير الدورية المقدمة من إدارة المراجعة الداخلية والإشراف على أعمال المحاسب القانوني وإدارة المخاطر وكذلك متابعة تطبيق كافة المهام حسب افضل الممارسات في مجال لجان المراجعة.

خامساً: رأي اللجنة

من خلال تقارير المراجعة الداخلية وتقارير المراجع الخارجي بالإضافة إلى خطاب الإدارة المقدم من المراجع الخارجي وما قدمته الإدارة التنفيذية قد وفر اساساً لرأي اللجنة في نظام الرقابة الداخلية للشركة ومدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التي تواجه الشركة والسيطرة عليها. وأن أنظمة المراجعة الداخلية تعتبر ذات فاعلية و كافية لأداء الأعمال والمهام المطلوبة من وحدات الشركة المختلفة.

والله ولي التوفيق ،،،

رئيس لجنة المراجعة

د. عبيد سعد السبيعي

